



إفريقيا والسقوط في فخ الديون..

تطور مؤشرات الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء وأبرز دلالاته في ظل المبادرات الدولية والإقليمية لتخفيف عبء الديون.. نظرة تقويمية

د. جيهان عبد السلام عباس

مدرس الاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة - محاضر
بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مدرب معتمد بالأكاديمية الوطنية للتدريب

زادت

بعض الدول، وخاصةً في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى التوسع في الاقتراض لتعويض نقص الاستثمارات الأجنبية وضعف السيولة المحلية، وزاد الاعتماد على الاقتراض بما لا يحقق النمو الاقتصادي.

حدة الديون الخارجية للعديد من البلدان الإفريقية، وهي تمثل عائقاً كبيراً يُقوّض من نجاح فرص التنمية الاقتصادية، ويكبّل قرارات تلك البلدان، ويزيد من أعبائها السياسية والاقتصادية، فخلال الفترة الأخيرة اتجهت

أولاً: تطور مؤشرات الديون وععب خدمة الديون الخارجية لإفريقيا؛

لقد كان الدين الخارجي مصدراً مهماً من مصادر التمويل لمعظم البلدان النامية، حيث تم استخدامه بشكل رئيسي كوسيلة لاستكمال النقص في مصادر الدخل لأغراض التنمية. ولكن في الغالب؛ تتسم هذه البلدان بمستويات منخفضة من المدخرات المحلية، مما جعل الاقتراض بالنسبة لها ضرورة. وفيما يلي نستعرض تزايدت الديون الخارجية للدول الإفريقية، وبخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثمّ تلقى الضوء على مشكلة عبء الديون الخارجية في هذه الدول.

١- تطور مؤشرات الديون الخارجية لإفريقيا؛

في هذا النطاق؛ تزايدت الديون الخارجية للدول الإفريقية بشكل كبير منذ عام ٢٠١٠م، و٢٠١١م تحديداً، حيث تدافعت المؤسسات الدولية والصين في تلبية رغبات إفريقيا التمويلية، الأمر الذي زاد من حدة تلك الديون، ويعرض الجدول رقم (١) أدناه بيانات الدين الخارجي في إفريقيا جنوب الصحراء للأعوام من ٢٠١٠م إلى ٢٠٢٠م، ويبين أن إجمالي رصيد الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٣٠٥ مليار دولار، وارتفع إلى ٥٢٩ مليار دولار في عام ٢٠١١م، ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١م: ارتفعت ديون الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء إلى مستوى قياسي، بلغ ٧٠٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، وهذا هو أعلى عبء ديون في المنطقة منذ عقد مضى.

وتُقدّر الديون الخارجية طويلة الأجل في إفريقيا جنوب الصحراء بنحو (٥٨٩ مليار دولار)، والديون الخارجية قصيرة الأجل بنحو

وقد يتسبب هذا الاتجاه في مشكلات اقتصادية للدول، خاصةً حال عدم القدرة على سداد الأعباء، والاتجاه لخفض الإنفاق العام؛ مما يتسبب في ضعف الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب إدارة رشيدة للدين العام، وبخاصة الخارجي، وإحداث إصلاحات اقتصادية لتشجيع الاستثمار المحلي، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فأكثر من نصف دول القارة تضاعفت ديونها الخارجية، كما سجلت دول شمال إفريقيا أسرع تراكم لأرصدة الدين الخارجي، فضلاً عن أن التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، وإرهاصات الحرب الروسية الأوكرانية، تشير إلى اضطرابات مالية عالمية بالتأكيد تعمل على خلق أزمة ديون متفاقمة، وذلك في ظل تصاعد وتيرة حرب النفوذ بين بكين وواشنطن على إفريقيا، وبدء سجال حول أهدافهما من تمويل المشروعات في دولها، حيث زادت الاتهامات بين الجانبين بأن كل منهما يسعى نحو نصب فخ الديون لغير صالح القارة الإفريقية، وهو اتهام قائم بالفعل ولكن بصور مختلفة تختلط فيها الأمور أحياناً.

ومن هذا المنطلق؛ تسعى هذه الدراسة إلى التعرض لتطور مؤشرات الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء، من حيث القيمة، ونسبته إلى الناتج المحلي والصادرات، كذلك أعباء خدمة الدين. كما يتناول تأثير أزمة جائحة كورونا على تفاقم الدين الخارجي الإفريقي، وكذلك تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، والدور الدولي والصيني في جذب القارة نحو مزيد من الديون (فخ الديون)، وتنتهي الدراسة بأهم المبادرات الدولية والإقليمية لتخفيف عبء الديون الإفريقية، والتوصيات المختلفة التي من شأنها الحد نسبياً من عبء الدين الخارجي في إفريقيا.

(٧٢ مليار دولار) لعام ٢٠٢٠م^(١).

وجاءت نحو ٨٠٪ من التدفقات الوافدة إلى إفريقيا جنوب الصحراء من مؤسسات متعددة الأطراف (البنك، والصندوق- الدوليين)، والنسبة الباقية من دائنين شائيين. وقد أظهرت بيانات البنك الدولي أنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٠م استحوذ عدد الدائنين التجاريين والدائنين متعددي الأطراف على ٤٠٪ و ٣٤٪ على التوالي لمعظم الديون الخارجية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، واستحوذ الدائنون الشائيون على ٢٦٪، في حين أن الصين تمثل ١٠٪ منها^(٢).

كما ارتفع عبء الديون في المنطقة بنسبة ٥,٥٪ خلال الفترة من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٠م فقط. وحتى قبل الوباء كانت المنطقة في وضع اقتصادي ضعيف، وزاد رصيد ديونها الخارجية بنسبة ٨,٤٪ بين عامي ٢٠١٨م و ٢٠١٩م، ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سجلت كل من غانا ونيجيريا زيادة بنسبة ١٧٪ في أرصدة الديون الخارجية، مدفوعةً بقروض من صندوق النقد الدولي بقيمة مليار دولار و ٣,٤ مليار دولار على التوالي^(٣). وبلغت أرصدة الديون الخارجية كنسبة من إجمالي الصادرات ٨٠,٦٪ في عام ٢٠١٠م، وزادت إلى ٨٩٪ في عام ٢٠١٣م، ثم ارتفعت

بشكل كبير لتشكل نحو ٢٠٥٪ عام ٢٠٢٠م.

ويمكن القول بأن نسبة الدين إلى الصادرات قد تضاعفت ثلاث مرّات تقريباً على مدى عشر سنوات، وهذا هو ثاني أعلى معدل بعد جنوب آسيا (باستثناء الهند)، كما ارتفعت نسبة خدمة الدين من إجمالي الصادرات لنحو ٢١,٢٪ لعام ٢٠٢٠م مقارنةً بنحو ٩,٥٪ عام ٢٠١٠م^(٤).

جدول رقم (١):

تطور قيمة الدين الخارجي ونسبته من الناتج المحلي والصادرات لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠م):

نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات	نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات	قيمة الدين الخارجي	السنوات
٥,٩٪	٦,٨٠٪	٣٠٥	٢٠١٠
٣,٨٪	٤,٧٦٪	٨,٥٢٩	٢٠١١
٦,٨٪	٨١٪	٢,٥٧٨	٢٠١٢
٣,٩٪	٨٩٪	٦٤٣	٢٠١٣
٤,١٠٪	١,٩٣٪	٣,٦٤٣	٢٠١٤
١٢٪	٩,٩٧٪	٤,٦٦٠	٢٠١٥
٢,١٤٪	٧,١٠٦٪	٦,٦٨٧	٢٠١٦
٩,١١٪	٧,١٤٩٪	٦,٥٧٧	٢٠١٧
٥,١٥٪	٤,١٤٢٪	٦١٣	٢٠١٨
١,١٦٪	٦,١٥٥٪	٦٦٥	٢٠١٩
٢,٢١٪	٢٠٥٪	٧٠٢	٢٠٢٠

Source: The World Bank, International Debt Statistics 2021, (Washington. D.C: The World Bank, International Debt Statistics, 2021), P.42-46

(١) Madhumita Paul, Least developed countries need help to overcome COVID-19-induced economic setback: UNCTA, 30 September 2021, available at <https://www.downtoearth.org.in/news/economy/least-developed-countries-need-help-to-overcome-covid-19-induced-economic-setback-unctad-79453>

(٢) Global Times, China's Foreign Ministry refutes Western claims of 'Chinese debt trap' in Africa, Aug 18, 2022, available at: <https://www.shtml.1273302/globaltimes.cn/page/202208>

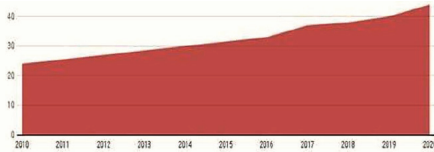
(٣) Madhumita Paul, Opcit

(٤) Charles O. Manasseh, & Felicia C. Abada, " External debt and economic growth in Sub-Saharan Africa: Does governance matter?", :2022, available at <https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0264082>

إلى الدخل القومي الإجمالي أعلى من ١٠٠٪ في أربع دول في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل (موزمبيق، وزامبيا، وكابو فيردي (الرأس الأخضر)، وأنغولا)، ففي موزمبيق زادت النسبة بمقدار ٢٠ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م. وفي العقد من ٢٠١٠-٢٠٢٠م، نمت هذه النسبة بنحو ٩٩ نقطة مئوية^{(٢) (٣)}.

وبلغ متوسط نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان الإفريقية ٦٠٪، باستثناء ٤ دول (السودان، وإريتريا، وكابو فيردي، وموزمبيق)، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠٪. ووفقاً لتقرير إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠٢٢م. وفي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أيضاً؛ ارتفعت نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي بما يقرب من ٢٠ نقطة مئوية في عقد من الزمان إلى ٤٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠م مقارنةً بنحو ٢٣,٤٪ في عام ٢٠١١م. شكل رقم (١):

نسبة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠م):



Source: Chris Heitzig, et.al, Sub-Saharan Africa's debt problem Map-

<https://www.brookings.edu/wp-content/COVID-and-debt.pdf/10/uploads/2021>

(٢) Africa's debt burden threatens to slow post-COVID economic recovery, 2022, available at <https://www.dw.com/en/africa-debt-burden-worsens-post-covid-economic-recovery/a-60085157>

.Madhumita Paul, Opcit (٣)

أما نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي؛ فتعكس تلك النسبة مدى قدرة الدولة على سداد الديون. وتشير النسبة المتزايدة إلى أن ديون المنطقة أعلى بكثير من دخلها، وبالتالي فإن قدرة الدولة منخفضة على سداد تلك الديون. وقد ارتفعت تلك النسبة بشكل طفيف إلى ٢٦,٠٪ في عام ٢٠١٦م، ثم إلى ٣٧,١٪ في عام ٢٠١٧م، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى ٣٩,٦٪ و٤٣,٧٪ في عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م على التوالي. وقد بلغت أكثر من الضعف في عام ٢٠١٨م مقارنةً بمستوى عام ٢٠١٠م، حيث اتسع العجز المالي بعد نهاية طفرة أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٤م.

وشهد نصف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون زيادة الدين العام كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، بنسبة لا تقل عن ٥٠٪، بعد ١٠ سنوات من استفادتها من تخفيف كبير للديون ضمن مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحل مشكلة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون «هيبك» HIPC.

وتجاوزت- بشكل كبير- نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في ١٢ دولة إفريقية جنوب الصحراء الحد الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، والبالغ ٤٥٪ للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، بما يدق ناقوس الخطر بشأن عبء الديون لإفريقيا. بينما هناك دول مثل (جنوب إفريقيا، غينيا بيساو، إريتريا، غانا، توغو، سيراليون، الغابون، الكونغو، أنغولا، موزمبيق، كينيا وزامبيا) جميعها لديها ديون تزيد نسبتها عن ٧٠٪ من إجمالي الناتج القومي لكل منها^(١). وفي عام ٢٠٢٠م كانت نسبة الدين

(١) Chris Heitzig, et.al, Sub-Saharan Africa's debt problem Mapping the pandemic's effect and the way forward, OCTOBER 2021, Africa Growth Initiative at Brookings, PP.3 :available at

أن تتجه نحو الانخفاض نسبياً في عام ٢٠٢٠م لتصل إلى ٤٥٪^(١).

ثانياً: الآثار الاقتصادية المترتبة

على تزايد عبء الديون الخارجية:

يُظهر تحليل القدرة على تحمل الديون، الذي يجريه صندوق النقد الدولي بشكل دوري، أن ما يقرب من نصف جميع المقترضين من إفريقيا جنوب الصحراء كانوا إما معرضين لخطر الديون أو أنهم كانوا بالفعل في حالة ضائقة ديون حتى عام ٢٠١٩م- وهو وضع شائع بالفعل في عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل، وزاد الأمر حدةً مع انتشار جائحة كورونا، ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية.

وقد كان وما زال عبء الديون الذي تواجهه معظم البلدان الإفريقية عائقاً كبيراً أمام فرص نموها الاقتصادي وتنميتها، وزاد من مستوى فقرها، مع ما يترتب على ذلك من تدني مستويات المعيشة، فعلى سبيل المثال: في عام ٢٠١٢م تم تصنيف ٣٣ دولة إفريقية جنوب الصحراء على أنها دول فقيرة مثقلة بالديون وفقاً لمنظمة العمل الدولية، ويمثل العبء الضخم لديون إفريقيا جنوب الصحراء عبء خطيرة أمام خلق فرص العمل والنمو، حيث يتم تحويل موارد الاستثمار- التي ينبغي استخدامها في المساعي الإنتاجية- للوفاء بالتزامات خدمة الدين الخارجي^(٢).

كما تستحوذ الديون على نسبٍ عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية، وتشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع

ping the pandemic's effect and the way forward, OCTOBER 2021, Africa Growth Initiative at Brookings, PP.3-4., available at

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/10/COVID-and-debt.pdf>

٢- عبء خدمة الديون الخارجية لإفريقيا:

تفرض تكاليف خدمة الديون، بما في ذلك مدفوعات أصل الدين وتكلفة الفائدة، ضغطاً كبيرة على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تواجه بالفعل أوضاعاً مالية مضطربة في موازنتها السنوية، والتي عادةً ما تتأثر بالأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية. فعادةً ما تأخذ تلك التكاليف- لخدمة الدين فقط لدول إفريقيا جنوب الصحراء- نمطاً على شكل حرف U، ليشير إلى التزايد الكبير في السنوات الأخيرة، خاصةً مع كبر حجم الديون طويلة الأجل ذات الفائدة المرتفعة، وموجات التضخم التي تمر بها دول القارة. فمن عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠١٠م انخفضت خدمة الديون مع تكيف البلدان مع برامج التحرير المالي، وإعفاء نادي باريس بعض الدول من ديون كبيرة، وشهدت زيادة في الإيرادات الحكومية مدفوعةً من خلال أرصدة الحسابات المواتية والنمو الاقتصادي على نطاق أوسع.

وابتداءً من عام ٢٠١٢م بدأت خدمة الديون في الارتفاع، ولا سيما خدمة الديون للالتزامات من مصادر خاصة، ووصلت إلى الحد الأقصى- أعلى نقطة في العقدين الماضيين- في عام ٢٠٢٠م. وبعبارة أخرى: تعتبر خدمة ديون إفريقيا جنوب الصحراء العبء الأكبر، على الرغم من أن حصة خدمة الدين الخاص استمرت في الارتفاع، وبلغت حصتها من إجمالي الديون ذروتها عند حوالي ٦٨٪ في عام ٢٠١٥م، قبل

(١) Chris Heitzig, et.al, Op.cit, PP.3-5

(٢) Charles O. Manasseh, & Felicia C. Abada, Op.cit



**(دبلوماسية الصين في فخ
الديون)... عادةً ما توصف
بأنها سياسة لها هدف طويل
الأجل لإيقاع الدول الإفريقية
في التزامات ديون لا
تستطيع الوفاء بها**

الإيرادات من النقد الأجنبي في أعقاب انخفاض النشاط السياحي، وتراجع حركة التجارة العالمية، وتقلصت الحصيلة الضريبية مع خسارة الصناعات المحلية لعائداتها، مثل خسارة شركات الطيران الإفريقية ما يُقدَّر بنحو ٤,٤ مليارات دولار في الإيرادات في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠م.

كما شهدت أسعار النفط انهياراً تاريخياً، من ٦١,٥ دولاراً أمريكياً في ديسمبر ٢٠١٩م إلى ٢٣,٢ دولاراً أمريكياً في مارس ٢٠٢٠م، بما يمثل ضربةً كبيرةً للقارة التي تمثل فيها الإيرادات النفطية نحو ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(١).

واستجابةً لذلك؛ اقترضت الحكومات الإفريقية بشكل كبير من أجل تمويل حزم التحفيز الاقتصادية التي اتبعتها الدول لدعم الفئات المعرضة للخطر، والشركات المتعثرة، وحلول التعليم الإلكتروني، والبنية التحتية

الاقتصادي.

كما أن زيادة درجة اعتمادية الدول الإفريقية على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التضخم في هذه الدول، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية - استجابةً لضغوط الأطراف الدائنة - إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخلات، مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) خوفاً من تأكلها، مما أدى إلى مزيدٍ التبعية للدول المتقدمة الدائنة، التي أصبحت تتحكم في مسارات التنمية في الدول المدينة، وتأخذ هذه التبعية أشكالاً وأنماطاً مختلفة، منها التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية.

كما أن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي يتضح في العديد من الدول الإفريقية المثقلة بالديون، والأكثر هشاشة من حيث الوضع الاقتصادي والسياسي، مثل بعض دول وسط وغرب إفريقيا.

ثالثاً: تأثير جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الديون الخارجية الإفريقية ومبادرات تخفيف عبء تلك الديون:

١- تأثير جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الديون الخارجية الإفريقية:

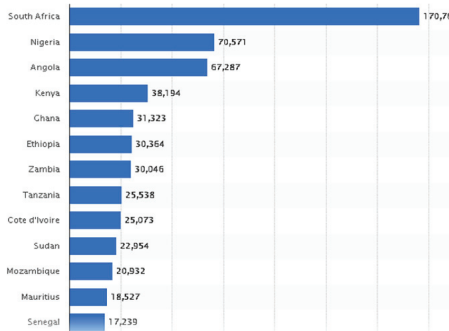
تركت عمليات الإغلاق السريعة والوقائية التي نفذتها العديد من البلدان في مارس ٢٠٢٠م ندوباً كبيرة بشأن الوضع المالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، أدت إلى تضائل

(١) Organisation for EconomicCo-operation and Development, "COVID-19 and Africa: Socio-economic implications and policy responses", 7 :May 2020, available at <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-africa-socio-economic-implications-and-policy-responses-96e1b282>

وجه الخصوص، شهدت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة بنسبة ٤,٥٪ في «الديون الوبائية» (أي الديون التي تم تحملها بما يتجاوز التوقعات بسبب أزمة فيروس كورونا)، مع مستويات أعلى بنسبة ٨,٥٪ مما كان متوقعاً من قبل المؤسسات الدولية في بداية فترة الوباء. كما زادت مستويات الفائدة على الديون في نهاية عام ٢٠٢٠م بنسبة مماثلة تقريباً^(٢)، ويوضح الشكل رقم (٢) أن جنوب إفريقيا كانت الأكثر مديونية لعام ٢٠٢٠م بحجم ديون بلغ ٧,١٧٠ مليون دولار، يليها نيجيريا وأنجولا وكينيا.

شكل رقم (٢):

إجمالي رصيد الدين الخارجي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لعام ٢٠٢٠م مليون دولار:



Source: Statista, Total external debt stock in Sub-Saharan Africa as of 2020, by country, 2022, Available at <https://www.statista.com/statistics/1224137/external-debt-stock-in-sub-saharan-africa-by-country>

Chris Heitzig, Aloysius Uche Ordu, & Lemma (٢) Senbet, "Sub-Saharan Africa's debt problem: Mapping the pandemic's effect and the way forward", October 21, 2021, available at <https://www.brookings.edu/research/sub-saharan-africas-debt-problem-mapping-the-pandemics-effect-and-the-way-forward>

المتعلقة بالصحة. وتزامن ذلك مع ارتفاع مستويات الديون بالفعل وكذلك تكلفة خدمة الدين، واستجابت في هذا الوقت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، ودول الاتحاد الأوروبي (على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف)، ليصل إجمالي حجم الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء نحو ٧٠٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م؛ مقارنةً بنحو ٦٦٥ مليار دولار لعام ٢٠١٩م.

وزادت احتمالية تعرض بعض الدول في إفريقيا جنوب الصحراء للفشل في الوفاء بالتزامات خدمة الدين؛ بما يترتب على ذلك من آثار مدمرة، مثل خفض التصنيف الائتماني (وبالتالي ارتفاع التكاليف في المستقبل)، وزيادة الضغط على احتياطات النقد الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة المحلية. كما كانت الاقتصادات المتوترة بشكل خاص في المنطقة أكثر عرضة للتخلف عن السداد، لأنها تفتقر إلى طرق عملية لتخفيف أو تأجيل الديون في حالة استحالة سداد المدفوعات^(١).

فعلى سبيل المثال: في حالة زامبيا، تجاوز إجمالي دينها العام ما يقرب من ٢٧ مليار دولار (٢٤ مليار يورو)، وكانت زامبيا أول دولة إفريقية في حقبة الوباء تضع قائمة التخلف عن السداد السيادية (فشل الحكومة في سداد ديونها عند استحقاقها) في نهاية عام ٢٠٢٠م. وتنتشر الديون الخارجية لزامبيا على نطاق واسع عبر مختلف الدول والبنوك والمؤسسات متعددة الأطراف، حيث تدين للصين بما لا يقل عن ٦ مليارات دولار (٥,٣ مليارات يورو).

وما يثير القلق هو أنه خلال الجائحة، وعلى

(١) Chris Heitzig, et.al, Op.cit, PP.4-5

في القارة، على الرغم من المبادرات الدولية الأخيرة لتخفيف عبء الديون، مثل مبادرة تعليق خدمة الديون، والإطار المشترك، والمخصص العام لصندوق النقد الدولي البالغ ٦٥٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، وفقاً لبنك التنمية الإفريقي. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات ساعدت في تخفيف ضغوط السيولة في العديد من البلدان من خلال تعزيز هيئتها الوقائية الخارجية فإنها لم تمنح نقاط الضعف، مع وجود ٢٣ دولة إفريقية تعرضت لخطر أزمة الديون حتى نهاية فبراير ٢٠٢٢م، وسوف تتزايد بشكل كبير بنهاية العام ذاته^(٢).

٢- المبادرات الدولية والإقليمية لتخفيف عبء الديون الخارجية الإفريقية:

بعد ظهور انعكاسات وباء كورونا على الاقتصادات الإفريقية؛ تمت الموافقة على حزمة تخفيف خدمة الديون من قبل بعض أكبر المقرضين في العالم (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، وبنك التنمية الإفريقي، وجميع دائني نادي باريس) لأكثر من ٢٥ دولة إفريقية. وكان الهدف هو توفير أكثر من ٢٠ مليار دولار يمكن للحكومات استخدامها لدعم خدماتها الصحية.

وفي أبريل ٢٠٢٠م أعربت الصين عن استعدادها لتخفيف ديون إفريقيا، ولكن ليس الإعفاء، كما تم عقد اجتماع مع القادة الأفارقة، في منتصف يونيو ٢٠٢٠م، لمناقشة انعكاسات وباء كورونا، مع الإشارة إلى أن القروض التي تعتمزم الصين إلغاؤها أقل من ٥٪ من ديون

وبالنظر إلى الانعكاسات التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصادات الإفريقية؛ نجد أن ارتفاع أسعار الغذاء وصعوبة الحصول عليه، والتضخم السائد بشكل عام، عوامل مؤثرة بشكل كبير على المديونية الإفريقية، حيث أدى مزيج من الوباء والحرب في أوكرانيا إلى خفض عائدات التجارة والضرائب للحكومات في جميع أنحاء إفريقيا، كما أن الاستجابات المالية والنقدية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء زادت من المديونية العامة في جميع أنحاء إفريقيا، في الوقت نفسه؛ أدى خفض التصنيف الائتماني إلى زيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للبلدان الإفريقية. يضاف إلى ذلك أن التصنيفات الائتمانية المنحازة قد تكلف ست دول إفريقية نحو ١٣ مليار دولار من مدفوعات أسعار الفائدة الإضافية، لتقتصر بذلك إفريقيا بتكلفة أعلى بكثير من بقية العالم^(١).

كما توقع بنك التنمية الإفريقي أن يتسارع معدل التضخم في إفريقيا إلى ١٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢م من ١٠٪، مدفوعاً بارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، وبخاصة الطاقة والغذاء.

كما تضررت إفريقيا أيضاً من عمليات بيع ديون الأسواق الناشئة، حيث تحفز الحرب المستثمرين على البحث عن ملاذات آمنة، ليرتفع طلب المستثمرين المتميزين على سندات الخزنة الأمريكية للاحتفاظ بها مقارنةً بالديون السيادية الإفريقية، ووفقاً لمؤشرات JPMorgan Chase & Co. لا تزال المديونية تشكل تهديداً للانتعاش الاقتصادي

Moses Mozart Dzawu, "War in Ukraine Puts Africa at Risk of Stagflation, Debt Distress " :Bloomberg, May 25, 2022, available at <https://www.bloomberg.com/news/ukraine-war-puts-africa-at-risk-of-stagflation-debt-distress>

Ashish Kumar Sen, «Russia's War in Ukraine (١) Is Taking a Toll on Africa», The United States Institute of Peace June 15, 2022, available at [russias/06/https://www.usip.org/publications/2022-war-ukraine-taking-toll-africa](https://www.usip.org/publications/2022-war-ukraine-taking-toll-africa)

إفريقيا للصين، وهي بالكاد تؤثر على ديون القارة.

ومن بين ٢٥ دولة، مؤهلة لتخفيف أعباء الديون، طلبت أربع دول فقط المساعدة من الجهات الدائنة، وهذه الدول هي: (الكاميرون، وكوت ديفوار، وإثيوبيا، والسنغال). أما الغالبية من الدول فإما أنها رفضت طلب المساعدة، أو أنها لم تطلب بعد تأجيل وتعليق سداد الديون، وذلك لعدة أسباب، منها:

- هناك إشارة ضمنية إلى أن الدول التي تطلب تعليق الديون قد اقترضت بشكل غير مسؤول، وسيُنظر إليهم بعد ذلك على أنهم مقترضون ذو مخاطر عالية وغير مسؤولين في المستقبل.

- ستتتهك تلك الدول شروط عقود السندات الدولية التي تمتلكها حالياً (اليوروبوند)، حيث تحظر سندات اليوروبوند وشروط العقود السندات الدولية على تلك الدول الاتجاه نحو تعليق مدفوعات الديون بموجب مبادرات متعددة الأطراف، وسيُعتبر ذلك بمثابة تخلف عن السداد، وسيؤدي هذا تلقائياً إلى طلب فوري من تلك الدول أن تقوم بدفع كامل قيمة سندات اليوروبوند المستحقة عليها.

- تخشى حكومات تلك الدول من أن يؤدي تأجيل سداد الديون إلى خفض تصنيفها الائتماني بسبب تخلفها عن السداد الخاص بالسندات الدولية، حيث وضعت وكالة موديز: الكاميرون وكوت ديفوار والسنغال قيد مراجعة التصنيف لخفض التصنيف، كذلك خفضت تصنيف إثيوبيا على وجه التحديد بسبب مشاركتها في مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين. وسيؤدي خفض التصنيف إلى تآكل الفوائد المتراكمة من تخفيف الديون، حيث سيتعين على تلك الدول دفع المزيد من

الفوائد على نفس حجم الديون.

- كما أن هناك مخاوف من أن شروط الإعفاء من الديون وحزم القروض المتعددة الأطراف ستقيد اتجاه سياسة تلك الدول في المستقبل، بحيث يُمنح تأجيل سداد الديون بشرط أن يتم إنفاق الأموال فقط على الخدمات العامة الحيوية. وتشمل الشروط الأخرى: الالتزام بالسياسات القائمة، ومتطلبات تقديم التقارير، والرقابة المتعددة الأطراف، والشفافية. ولا يُسمح للدول الخاضعة لبرنامج تخفيف عبء الديون بتكبد ديون من أي دائنين آخرين خلال هذه المدة، ويجب عليهم استخدام المدخرات فقط لمعالجة الصدمات الناجمة عن الوباء، حيث ابتكر البنك الدولي استجابات سياسات مالية مخصصة تدعم تجاوز الأزمة على المدى القصير والانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط للدول التي تتلقى الإغاثة، ولن يتم استخدام قروض صندوق النقد الدولي وصناديق تعليق ديون مجموعة العشرين لدفع فوائد عالية للمقرضين من القطاع الخاص. تُقيد هذه الشروط كلاً من الحيز المالي للبلد ومرونة السياسة فيها^(١).

كما قام الاتحاد الإفريقي بدور مهم في الدعوة إلى جدولة أو إلغاء الديون لبعض الدول الإفريقية المتضررة، حيث أوصت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أيضاً بتجميد الديون المؤقتة الكاملة لمدة عامين لجميع الدول الإفريقية دون استثناء. وطالب رئيس جنوب إفريقيا، بصفته رئيس الاتحاد الإفريقي،

(١) Misheck Mutize, "Why African countries are reluctant to take up COVID-19 debt relief", July 28, 2020, Available at <https://theconversation.com/why-african-countries-are-reluctant-to-take-up-covid-19-debt-relief-140643>



يجب أن تتوافر الإرادة السياسية اللازمة للإصرار على التحلي بالحكمة في إدارة الديون والشفافية في الاقتراض

رابعاً: الصين وفخ الديون الجديد :

لم تكن المؤسسات الاقتصادية الدولية، والدائنون من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقط هم من يستخدمون الديون الخارجية كأداة للسيطرة على اقتصادات القارة الإفريقية وتوجيهها إلى مجالات بعينها تخدم في الأساس مصالحهم، بل ظهرت الصين على الساحة الدولية وبقوة كمقرض رئيسي لدول القارة، فعلى مدى عشر سنوات كانت الصين لاعباً رئيسياً في إفريقيا من حيث الإقراض. حيث تلقت ٤٧ دولة من أصل ٥٤ في إفريقيا قروصاً من الصين، والتزمت الصين بتقديم أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي قرضاً لإفريقيا بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٨م، وهذا المبلغ أعلى بكثير من المبلغ الذي التزم به أي مانح أو قرض آخر خلال الفترة المذكورة، وبلغ الإقراض الصيني لإفريقيا ذروته في عام ٢٠١٦م عند ٢٩,٥ مليار

دول مجموعة العشرين إلى التنازل عن جميع مدفوعات الفائدة على الديون الثنائية والمتعددة الأطراف، مع إمكانية تمديد الإعفاء إلى المدى المتوسط، لتوفير مرونة مالية وسيولة فورية للحكومات الإفريقية. وفي اجتماع افتراضي لمجموعة العشرين، في ١٥ أبريل ٢٠٢٠م، تم الاتفاق على تعليق التزامات الديون الرسمية حتى عام ٢٠٢٢م.

وتشير التقديرات إلى أن هذا التجميد يمكن أن يؤجل ١٢ مليار دولار من المدفوعات لعام ٢٠٢٠م، ويمكن أن يصل إجمالي الإعفاء المؤقت إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي، وسيغطي هذا الامتياز ربع مدفوعات خدمة الدين التي من المقرر أن تقدمها إفريقيا في عام ٢٠٢٠م^(١). وما يزال هناك العديد من الخطوات التي يجب على الاتحاد الإفريقي اتخاذها لمعالجة الأزمة الناتجة عن وباء كورونا، ومنها: حشد الدول الأعضاء للضغط على دول مجموعة العشرين، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمقرضين التجاريين، لتعليق سداد الديون حتى نهاية عام ٢٠٢١م. وتشجيع الدول الأكثر ثراءً على تحويل جزء أو كل حقوق السحب الخاصة طوعية لتعزيز سيولة النقد الأجنبي وتخفيف الضغط على البنوك المركزية في الدول الفقيرة. كما يجب على الحكومات الإفريقية أيضاً معالجة الفساد وإنشاء آليات للشفافية والمساءلة، بما يضمن استثمار الموارد الاقتصادية بشكل صحيح في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية رأس المال البشري^(٢).

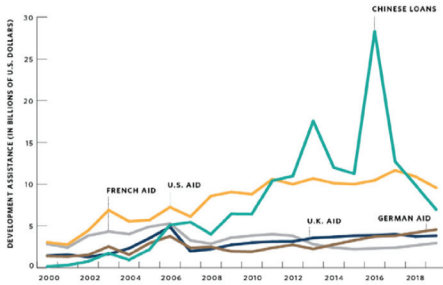
is Necessary to Recover from Covid-19", 11
:January 2021, Available at
<https://www.one.org/international/blog/africa-covid-19-debt-relief>
:and-
Common Market for Eastern and Southern Africa -
.14-(COMESA), Op.cit, PP.12

:Mickael Sallent, Op.cit, Available at (١)
<https://www.un.org/africarenewal/magazine/july-2020/external-debt-complicates-africas-post-covid-19-recovery-mitigating-efforts>

AMADOU MAHTAR BA, " Why Debt Relief (٢)

شكل رقم (٣):

حجم إقراض الصين ومساعداتها المالية لدول إفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠م):



,Source; Charles O. Manasseh Felicia C. Abada, "External debt & economic growth in Sub-Saharan Africa: Does governance matter?", 2022, available at <https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0264082>

وتتبع الصين سياسة تجاه الدول الإفريقية أطلق عليها البعض: (دبلوماسية الصين في فخ الديون)، ويظهر ذلك في العديد من السياسات الاقتصادية الصينية في إفريقيا، التي عادةً ما توصف بأنها سياسة لها هدف طويل الأجل لإيقاع الدول الإفريقية في التزامات ديون لا تستطيع الوفاء بها، وفي النهاية الاستفادة من تلك الذريعة للحصول على الموارد أو السلع أو الأصول الرئيسية^(٣).

فمثلاً: سرعان ما تزايد دور الشركات

دولار.

وبعد مبادرة الحزام والطريق؛ شهدت بعض البلدان الإفريقية زيادة في التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمعظم ديون إفريقيا للصين مستحقة على خمس دول في الأساس (أنغولا، وإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، وزامبيا)، وتشكل القروض بدون فائدة شريحة صغيرة من إقراض الصين للقارة^(١).

وقد تعرضت هذه الزيادة في تدفقات رأس المال من الصين بسبب مبادرة الحزام والطريق لانتقادات شديدة من قبل العديد من اقتصادات العالم الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، بسبب القلق بشأن براعة الإقراض الصيني، والاعتقاد بأن الصين تعتمد إلى مديونية بعض البلدان الإفريقية كإستراتيجية للسيطرة على الأصول الرئيسية. ومن ثم؛ يعتقد بعض المحللين أن هذا الشكل من القروض غالباً ما يتم تأمينه بأصول ثمينة، مثل الضمانات من الموارد المعدنية والنفط ومشروعات مثل الموانئ، وهو محاولة معتمدة من قبل الحكومة الصينية لاستغلال البلدان الإفريقية المثقلة بالديون^(٢).

Charlie Mitchell, "Chinese banks want to be repaid in full": Scepticism greets China's debt forgiveness", African Business, September 26th : 2022, Available at <https://african.business/2022/chinese-banks-want-to-be-repaid-in-full-scepticism-greets-chinas-debt-forgiveness>

Charles O. Manasseh, & Felicia C. Abada, Op.cit

– سكاى نيوز العربية، «الصين تلغي بعض مستحقاتها من الديون على ١٧ دولة إفريقية»، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢م، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.skynewsarabia.com/1549793/business>

Yomi Kazeem, "The truth about Africa's "debt problem" with China", Quartz Africa,, July 21, :2022, Available at <https://qz.com/africa/1915076/how-bad-is-africas-debt-to-china>

الصينية خاصةً في موانئ إفريقيا كمنصات للوجود السياسي والاقتصادي والعسكري المتكامل، مع السيطرة طويلة الأجل على ملكية وتشغيل أصول الموانئ بدلاً من مجرد بنائها بموجب عقود. فعلى سبيل المثال: «ميناء جيبوتي» هو أول منشأة عسكرية خارجية للصين وشريك إستراتيجي للصين، ويرجع ذلك إلى موقعها الإستراتيجي في المحيط الهندي، الذي يطل على خليج عدن ومضيق باب المندب الذي يتعامل مع ما بين ١٢,٥٪ إلى ٢٠٪ من التجارة العالمية السنوية. وتمتلك الصين حتى الآن أكثر من ٧٠٪ من ديون جيبوتي، وقد استأجرت الميناء لمدة عشر سنوات منذ عام ٢٠١٦م مقابل ٢٠ مليون دولار سنوياً. وكانت هناك مخاوف من أن تسير جيبوتي في طريق سريلانكا^(١)، لكن لن يكون من السهل على الصين الاستيلاء على ميناء جيبوتي دون مشاجرة مع الدول الكبرى، وذلك لأن جيبوتي تؤجر أراضي لعدة جيوش أجنبية بما في ذلك الولايات المتحدة^(٢).

ومن وجهة نظر أخرى؛ ترى الصين أن القروض التي أصدرتها عادةً ما تكون بأسعار فائدة أقل من غيرها بنسب تتراوح ما بين ٤- إلى ٥٪، وهي بذلك أقل الدول من حيث ثقل خدمة الدين مقارنةً بالولايات المتحدة في رفع أسعار الفائدة.

كما أن الصين تعمل بنشاط للمساعدة في تقليل أعباء سداد الديون على البلدان النامية، بما في ذلك التنفيذ الكامل لمبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، وفي المقابل يرفض الدائنون الغربيون والمؤسسات المتعددة الأطراف، التي تمتلك نسبة أكبر من ديون الدول النامية المشاركة في المبادرة^(٣). فضلاً عن أن الصين منخرطة في إعادة التفاوض بشأن التزامات الديون، وفي بعض الحالات توافق على تأجيل المواعيد النهائية للدفع مع البلدان المثقلة بالديون، حيث انخرطت الصين في عمليات إعادة تفاوض بشأن الديون مع ١٥ دولة على مستوى العالم، ونصف هذه الدول إفريقية تقريباً، كما أدت إعادة التفاوض بشأن ديون (أنغولا) إلى تأجيل لمدة ثلاث سنوات لمدفوعات أصل قروضها البالغة ٦,٢ مليارات دولار. ومع تعرض الاقتصادات الإفريقية لضغوط شديدة، من ارتفاع أسعار السلع وانعكاسات جائحة كورونا، تنازلت بكين عن ٢٣ قرصاً مغفأة من الفائدة لنحو ١٧ دولة إفريقية^(٤).

ومن ثَمَّ؛ فتلك أدلة الصين على أنها لا تتبع إستراتيجية فخ الديون التي يشعر بها الآخرون، وترى الصين أن الأمر مرتبط بخسارة الولايات المتحدة بشكل متزايد أمام الصين في القارة، وأن تعزيز المخاوف بشأن دوافع الصين في إفريقيا أصبح رد فعل لا إرادي لدى الولايات المتحدة والغرب.

كما أن معظم القروض الصينية لإفريقيا قد

(١) سلمت سريلانكا مشروع الميناء إلى الصين بسبب عدم القدرة على سداد القرض الذي تم الحصول عليه في أغسطس ٢٠١٧م.

(٢) Sally Boyani, "Is Africa undercutting its

sovereignty with China's debt-trap diplomacy?", The Africa Report, 15 August 2022, Available at

<https://www.theafricareport.com/230524/is-africa-undercutting-its-sovereignty-with-chinas-debt-trap-diplomacy>

(٤) Jocelyne Sambira, «Africa has a "window of opportunity" to avoid a new debt trap, Africa renewal », 2021, Available at <https://www.un.org/africarenewal/web-9Cwindow-%80%features/africa-has-%E2-9D-avoid-new-debt-trap%80%opportunity%E2>

الدولي بالتوقيع على برنامج إقراض بقيمة ١,٢ مليار دولار. وأعلنت وزارة المالية في زامبيا أنها ألغت ملياري دولار من القروض غير المصروفة من الدائنين الخارجيين، منها ١,٦ مليار دولار من البنوك الصينية. وأكد العديد من المحللين أن الصين تفضل تمديد آجال الاستحقاق على عمليات الشطب^(١).

نتائج وتوصيات الدراسة:

لم تكن الديون الخارجية التي حصلت عليها القارة الإفريقية، منذ الانفتاح على اقتصادات العالم، الأداة المساعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية بدول القارة، فمع مرور الوقت أصبحت أهم وأكبر التحديات التي تحول دون تنمية دولها، خاصة مع ارتفاع قيمة خدمة الدين مع توجه أسعار الفائدة عالمياً نحو الارتفاع، وتزايدت حدة تلك المشكلة مع مرور العالم بأزمات صحية واقتصادية عالمية مثل أزمّة وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث إن تحذيرات كثيرة أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بعد تزايد الديون الخارجية العالمية، محذرين من أزمة جديدة للاقتصاد العالمي، وقد تساهم أعباء الديون في التعرض لصدمات اقتصادية جديدة، خاصة أن الديون جاءت بشكل متزايد بأسعار فائدة مرتفعة.

ومن هذا المنطلق؛ وقّعت الدول الإفريقية في فخ الديون الخارجية، التي وضعت حملاً ثقيلاً على أوضاعها الاقتصادية، هذا الحمل الذي يزيد مع الوقت بل يتضاعف، ويؤثر سلباً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية أيضاً، ويزيد من تبعية دول القارة للدول والمؤسسات الدائنة بما يحدّ من جهود القارة نحو تحقيق التنمية المستدامة وفقاً

غذّت مشروعات عديدة في مجال البنية التحتية في جميع أنحاء القارة، حيث قامت بكين ببناء أو تحديث ١٠٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية و١٠٠٠٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة و١٠٠٠ جسر و١٠٠ ميناء، وفقاً لـ Chatham House، فضلاً عن محطات الطاقة والمستشفيات والمدارس. فمثلاً: تمتلك كينيا أول طريق سريع حضري في إفريقيا، وخط سكة حديد قياسي يربط نيروبي ومومباسا بفضل الإقراض الصيني. حيث كانت القروض الصينية في القارة مدعومة في البداية بانخفاض أسعار الفائدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية والبحث عن أسواق جديدة، فضلاً عن رغبة بكين في تعزيز التنمية العالمية، وإن كانت القروض بدون فوائد تمثل أقل من ٥٪ من ٨٤٣ مليار دولار في التزامات القروض الصينية لـ ١٦٥ حكومة على مستوى العالم، بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٧م في العقدين الماضيين.

كما قامت الصين بشطب ٣,٤ مليارات دولار على الأقل من الديون، وتقريباً جميع القروض بدون فوائد للبلدان الإفريقية، فعلى سبيل المثال: زامبيا مدينة بحوالي ١٧ مليار دولار لمجموعة من المقرضين متعددي الأطراف وحملة السندات التجارية والدائنين السياديين، وثلاثها للصين. وطالبت الحكومة في زامبيا بتخفيف نحو ٤,٨ مليارات دولار من عبء الديون على مدى السنوات الثلاث المقبلة، حيث تتم معالجة إعادة هيكلة الديون من خلال الإطار المشترك لمعالجات الديون، الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٢٠م من قبل مجموعة العشرين من البلدان الغنية. وقد بدأت إعادة الهيكلة بطيئة، حيث ألقى البعض باللوم على الصين في التأخير، وهو ما تنفيه بكين. ومع ذلك؛ أسفر الاجتماع الثاني عن التزام كبير، مما سمح لصندوق النقد

(١) Charlie Mitchell, Op.cit

للأجندة الموضوعية لعام ٢٠٦٣.

ومن هنا؛ يجب على الدول الإفريقية مجابهة تلك المشكلة المزمنة، والأخذ بما يلي:

- ضرورة إعادة هيكلة ديون الدول الإفريقية بمشاركة واسعة من جميع الدائنين، بما في ذلك القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال: كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC مهمة بشكل خاص لخفض الديون في ١٣ دولة إفريقية: (بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون، توغو)^(١).

- كما يجب على البلدان الإفريقية اغتنام «نافذة الفرصة» التي يوفرها برنامج تخفيف عبء الديون الشامل الذي يقدمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأفقر بلدان العالم، فقد أدت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، وما يتصل بها من مبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون MDRI إلى إعفاء ٣٦ بلداً من ٩٦ مليار دولار من الديون، ثلاثون من هذه البلدان في إفريقيا، ومن الدول التي استفادت بها تشاد، ففي نهاية أبريل ٢٠١٥م، أصبحت تشاد الدولة السادسة والثلاثين عندما تلقت ١,١ مليار دولار لتخفيف عبء الديون من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون MDRI. نتيجةً لهذا الإعفاء من الديون؛ انخفض متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بشكل كبير، وأصبحت أقل من ٤٠٪،

وهو أمر معقول^(٢).

- تسريع وتيرة تنمية القطاع المالي بشقّي المصرفي وغير المصرفي، وتعزيز إدارة المالية العامة، وتعبئة الموارد الداخلية، لخلق مصادر مالية مختلفة للحكومات الإفريقية.

- التخفيف من التهربات المالية، والتدفقات غير المشروعة، لرؤوس الأموال.

- تسخير وتسريع الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، وتكامل القارة الإفريقية بما يصب في صالح معدلات النمو الاقتصادي بها.

- إعادة النظر في الآليات المؤسسية القائمة لتسوية الديون، والتفاوض الدائم بشأنها، كما يجب على واضعي السياسات استحداث آليات لتسهيل تسوية الديون عند الضرورة، ومن المفيد في هذا الشأن أيضاً زيادة الشفافية بشأن الديون^(٣).

- يجب أن تتوافر الإرادة السياسية اللازمة للإصرار على التحلي بالحكمة في إدارة الديون والشفافية في الاقتراض الضروريين لتجنب مخاطر الديون المفرطة.

- يجب على البلدان الإفريقية تسريع الاستثمار في الرقمنة من أجل تعزيز الموارد الداخلية، والتعبئة من خلال جمع الضرائب الرقمي، والنظام الإداري، مما سيؤدي إلى زيادة الكفاءة المالية العامة ■

(٢) Jocelyne Sambira, Op.cit

(٣) Charles O. Manasseh, & Felicia C. Abada, Op.cit

(١) Africa's debt burden threatens to slow post-"COVID economic recovery", Op.cit